مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center For Studies And Planning

أزمة الدولار:
استعراض الأسباب والحلول

عقيل الأنصاري

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

بسبب غزو الكويت خضع العراق لعقوبات دولية شديدة كان من أهمها خروج المصارف العراقية من الأنظمة الدولية، وخلال سنوات الحصار افتقد النظام المصرفي العراقي إمكانية التطور وانتفت الحاجة للتعاملات الدولية بسبب الحصار ومنع العراق من الاستيراد والتصدير.

وبعد توقيع اتّفاق النفط مقابل الغذاء أواخر عام 1996 تولّت لجنة دولية الإشراف على مبيعات النفط واستيراد المواد الغذائية والدوائية ولم يكن للقطاع المصرفي دورٌ يذكر في ذلك.

وعند تغيير النظام السياسي السابق عام 2003 بدأ العراق مرحلة تصدير النفط والانفتاح الاقتصادي على العالم وكانت بدايات تطوير الاقتصاد العراقي ليكون اقتصادَ السوق الحر وبدأ التجار بالاستيراد من دول الجوار وبقية الدول المورّدة مثل الصين وأوكرانيا والهند, فعادت الحاجة إلى توفير أدوات ووسائل دفع بالعملة الأجنبية كذلك لتغطية المدفوعات الحكومية للاستيراد مثل مواد الحصة التموينية.

لكنَّ المصارف العراقية كانت متخلفة بشدة من ناحية البنى التحتية وقدرتها على توفير وسائل وأدوات وخدمات ومنتجات مصرفية تلبي الاحتياجات المالية للمستوردين.

أضف إلى ذلك أنَّ المصارف العراقية كانت تخضع للعقوبات وكذلك لملاحقات قانونية ورثتها من الحقبة السابقة, ولم يخرج مصرف الرشيد على سبيل المثال من تلك المعضلات إلّا في أواخر عام 2022.

ولم يكن أمام صانع القرار والبنك المركزي إلّا البحث عن بدائل مؤقتة, فتم تأسيس نافذة العملة من قبل البنك المركزي والمصرف العراقي للتجارة وكان المفترض أنهما وسيلة مؤقتة حتى إعادة تأهيل المصارف الحكومية وعلى رأسها مصرف الرافدين.

وبعد سنوات أصبحت نافذة العملة هي الوسيلة الوحيدة للبنك المركزي العراقي لتوفير الدولار من أجل الدفع الخارجي.

وعلى الرغم من بعض المحاولات لإصلاح وتطوير النظام المصرفي العراقي فإنها لم تكن على قدر من الجدية والحزم لأسباب مختلفة ليس هنا محلها.

ولقد كان بقاء المصارف العراقية خارج النظام المصرفي العالمي سبباً رئيساً للمساعدة في انتشار الفساد المالي وعمليات غسيل الأموال وتهريبها.

ومع ذلك فقد كانت هناك جهود مبذولة لسنوات من قبل البنك المركزي لتطوير الأنظمة والقوانين وخلق أسس وأطر قانونية لذلك.

فبدأ البنك المركزي بتطبيق قوانين مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتطبيق تعليمات المنظمات المشرفة مثل: (مجموعة العمل المالية) FATF, The financial action task force, وتطوير المعلومات للأفراد والمؤسسات التي تملك حسابات عن طريقة (أعرف زبونك) والتحري عن مصادر الأموال والشروع ببرنامج لتوطين الرواتب وتشجيع الأفراد والمؤسسات على التعاملات البنكية ولكن الاستجابة كانت ضعيفة بسبب ضعف الثقافة والثقة في القطاع المصرفي العراقي.

ولا بد من القول إنَّ تخلف القطاع المصرفي العراقي دفع وبقوة إلى خلق قطاع مالي موازٍ أساسه شركات الصيرفة والحوالات ونوافذ العملة.

سعر الصرف:

بما أن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد بشكل شبه كلي على إيرادات النفط فلم يكن بالإمكان سوى اعتماد سعر صرف ثابت لا معوم وذلك للسيطرة على مخاطر تغيرات سعر الصرف فإن كان معوماً فقدت الحكومة القدرة على السيطرة وحساب إيراداتها، فبقي سعر الصرف ولمدة طويلة مستقراً على سعر 1160 مع هامش في السوق الموازي ليصل إلى 1200, وقد تغير سعر الصرف في ديسمبر 2020 وذلك لشحة إيرادات النفط ولتوفير أموال كافية لدفع فاتورة الرواتب والتقاعد وشبكة الرعاية وهذه الطريقة تسمى الهندسة المالية.

وهنا كان هامش الربح بين ما يباع عن طريق نافذة العملة للمصارف وشركات الصيرفة يوفر أموالاً كافيةً لتغطية كل الاحتياجات خارج النظام المصرفي:

لماذا القطاع الموازي:

- تخلف القطاع المصرفي الرئيس
- تعقيد وصعوبات الإجراءات
- قلة الثقافة المصرفية
- التهرب الضريبي والجمركي
- غسيل الأموال
- تهريب الأموال

ما الذي جرى في نوفمبر 2022 ؟

دخول نظام السويفت حيز التطبيق الفعلي والكلي, والسويفت هو برنامج مراسلة بين المصارف العالمية لإعطاء الإيعازات من أجل الدفع وهو معمول به في أكثر من 200 دولة وأكثر من 11,000 مؤسسة مالية حول العالم وبواقع 42 مليون رسالة يومياً", هذا النظام يعتمد بالدرجة الأولى على دقة المعلومة لإيصال الأموال إلى مستحقيها الشرعيين وعليه يعتمد مطابقة الأسماء إنْ كانت لأفراد أو مؤسسات للحيلولة دون إيصال الأموال إلى منتحلي الصفات أو من يخضعون لعقوبات دولية إنْ كانوا أفراداً أو مؤسساتٍ أو دولاً.

وقد بدأ العمل بشكل تدريجي قبل حوالي سنتين ولكن العراق وبعد طول هذه المدة واجه أزمة حقيقية في التعامل مع هذا النظام وذلك لعدة أسباب أهمها:

- قلة المعرفة وعدم تأهيل التجار وأصحاب الحوالات
- قلة الخبرة بالتعامل
- التخوف من قبل التجار والمؤسسات المالية من التعامل.

أضف إلى ذلك أن النظام الجديد منع الحوالات غير القانونية من استخدام نافذة العملة للحوالات.

مما حدا بالكثيرين إلى التوجه إلى القطاع الموازي لشراء الدولار وسبَّب ذلك ارتفاعَ الطلب وقلةَ العرض مما زاد فجوة الفرق بين السعر الرسمي للدولار المسعر من قبل البنك المركزي بما يعادل 14 بالمئة.

أدّى ذلك إلى ردّات فعل من المواطنين وزاد من مخاوفهم ودفعهم لتحويل مدخراتهم من الدينار إلى الدولار مما فاقم الأزمة:

وعليه ارتفعت أسعار السلع في الأسواق المحلية مما سبَّب نقمة وتخوفاً لدى المواطن العادي:

الحلول:

استعرضنا في هذا المقال الآثار السلبية لتخلف وتأخر القطاع المصرفي العراقي الذي أسهم في عمليات الفساد المالي وتهريب أموال العراق إلى الخارج ؛ وعليه فلابدَّ أنْ يتخذ البنك المركزي إجراءاتٍ للحفاظ على أموال العراق وأهم تلك الإجراءات هو الامتثال الكلي للقوانين والتشريعات الدولية التي من شانها حماية أمواله وعليه فإنَّ على البنك المركزي والمؤسسات ذات العلاقة أنْ تستمر في عملية الإصلاح هذه دون تراجع وذلك في أغلب الظن ما لا يمكنها فعله .

ولكن عملية الإصلاح كما هو معروف تأخذ بعض الوقت وتنشأ عنها أعراض جانبية على بعض طبقات المجتمع الذين تأثروا بتغيير سعر الصرف في السوق الموازي ولا شك في أنَّ عملية تقليل الآثار ومعالجتها لا تقع فقط على عاتق السياسة النقدية وذلك لمحدودية أدواتها وقدرات البنك المركزي العراقي على تطبيقها:

و هنا على الحكومة تفعيل جميع مؤسساتها مثل:

- وزارة التجارة لتوفير مفردات الحصة التموينية
- **وزارة الداخلية** بتفعيل دور الأمن الاقتصادي للسيطرة على الأسعار في الأسواق المحلية وكذلك محاربة مهربي العملة والتصدي لحالات التزوير للدينار العراقي

- فرض الدينار العراقي على التعاملات اليومية وخصوصاً لدى تجار الجملة ومطوري العقارات ومعارض السيارات وغيرها أي فرض التعامل بالدينار العراقي على جميع التعاملات المالية وبشكل فوري.

وزارة المالية:

- إيقاف الاستقطاعات الضريبية والكمارك في الفترة الراهنة
- تطوير النظام الضريبي والكمركي والقضاء على الفساد في دوائر الضريبة
- تطوير نظام محاسبي واعتماد الأطر المحاسبية المعروفة مثلGAAP.

دور المصارف:

- العمل على تدريب موظفيها للتعامل مع الأنظمة الجديدة
- تثقيف زبائنهم لاستخدام الحوالات المصرفية ذات الدفع اللاحق وهي جزء من مظلة خدمات الدفع للاستيراد مثل الاعتمادات المستندية.
- توفير بطاقات الاعتماد للدفع الخارجي في الدول الأجنبية (بحد) يناسب احتياجات الأفراد لا بحد ثابت للجميع مثلاً 5000 دولار!
- تسهيل إجراءات فتح الحسابات المصرفية للأفراد والمؤسسات لتطوير بناها التحتية.

الخاتمة:

استعرض هذا المقال بشكل عام الأسباب التي أوصلت الاقتصاد العراقي إلى ما يعرف بأزمة الدولار,

كما بين المقال أنَّ أساس المشكلة يعود إلى تخلف القطاع المصرفي منذ سنوات الحصار إلى الآن وكانت الحلول بعد 2003 حلولاً مؤقتة وترقيعية, وقد خطا القطاع المصرفي الآن خطوة كبيرة نحو إصلاح نفسه ولذلك يجب الاستمرار في عملية الإصلاح والتطوير, نعم لا يمكن إنكار وجود آثارٍ سلبية على المواطنين والاقتصاد بشكل عام ولكن على الحكومة تفعيل أدواتها كاملة لتخفيف الأعراض الجانبية التي تخللت عملية الإصلاح.

هوية البحث

اسم الباحث: عقيل الأنصاري - اقتصادي ومصرفي

عنوان البحث: أزمة الدولار: استعراض الأسباب والحلول

تأريخ النشر: شباط - فبراير 2023

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحّية، تأسس سنة 2015م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org